وكان لها حق تقرير صلاحية الموظفين عند بدء تعيينهم، فضلاً عن الرقابة على القوانين والتشريعات.

أما فيما يخص تولي الوظائف العامة في دولة أثينا، فمن مزايا الفكر الإغريقي عدّ القيام بالوظيفة العامة شرفاً لكل مواطن أثيني، وحتى تتاح الفرصة أمام أكبر عدد ممكن من المواطنين لنيل هذا الشرف، فإن المواطن لم يكن يتولى وظيفة عامة أكثر من مرة واحدة في حياته، باستثناء مناصب القادة العسكريين الذين يتمتعون بمواهب ومواصفات خاصة تتطلب استمرارهم في مناصبهم. وكانت الوظيفة الواحدة تسند إلى هيئة من عشر مواطنين تختار كل واحد منهم إحدى قبائل أثينا العشر، ويرشحون من الأقسام الإدارية المائة التي تتكون منها أثينا، وتتم المفاضلة بينهم عن طريق الاقتراع.

أثينا: مهد أعرق الديمقراطيات

ازدهرت أعرق الديمقراطيات في أثينا خلال القرن السادس قبل الميلاد، حين قام الزعيم الأثيني سولون بإصلاحات جذرية:

1. توسيع المشاركة
   شملت فئات أوسع من الشعب في إدارة شؤون دولة المدينة
2. توزيع السلطات
   إشراك المواطنين في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية
3. دستور مكتوب
   ضمان الحقوق والمشاركة من خلال تدوين القواعد الأساسية للحكم
4. توسيع شامل
   استمر التطور الديمقراطي حتى شمل جميع المواطنين الأثينيين الأحرار

الشكل رقم (٢): النموذج الأثيني في الديمقراطية

الساكن عليها يدعى (مواطن – Citizen)، والعلاقة التي تربطه بالدولة تدعى (المواطنة–Citizenship).

ازدهرت أعرق الديمقراطيات في أثينا في القرن السادس قبل الميلاد، وذلك عندما قرر الزعيم الأثيني صولون توسيع قاعدة المشاركة السياسية لتشمل فئات أوسع من الشعب من الذين أشركوا في سلطات الدولة– المدينة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وضمان ذلك في دستور مكتوب(١).

واستمر مسار التطور الديمقراطي في أثينا عبر توسيع قاعدة المشاركة لتشمل جميع المواطنين الأثينيين الأحرار، وعلى وفق نظام حكم مفصل محدد المعالم كانت أبرز مؤسساته(٢):

١- الجمعية: وتضم الجمعية جميع المواطنين الأثينيين الذكور الأحرار الذين بلغوا سن (١٨) عاماً فأكثر، ويتاح لهم المشاركة على قاعدة المساواة في اتخاذ القرارات العامة، وهي ندوة شعبية تجتمع بانتظام عشر مرات في السنة على الأقل، وكانت تعقد اجتماعات استثنائية بناء على دعوة المجلس المنبثق عنها. وتلخصت اختصاصات الجمعية في وضع القوانين، وتعيين القضاة ومحاسبتهم، والرقابة على الموظفين، وتقرير أمور السلم والحرب، وعقد المعاهدات، ومراقبة التصرف في الميزانية، وفرض الضرائب.

٢- مجلس الخمسمائة: وهو مجلس منبثق عن الجمعية، وهو أشبه بالجهاز الحكومي الدائم الذي يعمل بين دورات انعقاد الجمعية، ويدير نشاطاتها عند انعقادها، ويتكون من خمسمائة مواطن يمثلون قبائل أثينا العشر، ومدة العضوية فيه سنة واحدة فقط. ويتولى إدارة المجلس (٥٩) عضواً، وبواقع (٥٠) عضواً من قبيلة واحدة، مع عضو واحد من القبائل التسع الأخرى، ولمدة (٣٦) يوماً في السنة، ويختار هؤلاء عضواً واحداً من بينهم يتولى رئاسة أثينا ليوم واحد فقط في حياته. وانحصرت صلاحيات المجلس باقتراح القوانين على الجمعية، والإشراف على المهام التنفيذية، والاتصال بالهيئات السياسية الأجنبية، وتنفيذ أحكام المحاكم، والإشراف على جمع الضرائب، ومراقبة الأموال العامة.

٣- المحاكم: تشكل المحاكم في أثينا عن طريق اختيار كل وحدة من وحداتها الإدارية المائة لستين مرشحاً يمثلونها في الهيئة القضائية، وتوزع أماكن عمل القضاة واختصاصاتهم عن طريق القرعة. وللمحاكم الأثينية الحق في التدخل في شؤون الموظفين الإداريين، ومراجعة أعمالهم وتصرفاتهم المالية،

---

(١) للمزيد من التفصيل ينظر على سبيل المثال: مصطفى النشار، تطور الفكر السياسي القديم من صولون حتى ابن خلدون، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٩م، ص ص٣٩-٤٦.

(٢) للمزيد من التفصيل عن مؤسسات الحكم في أثينا ينظر على سبيل المثال: غانم محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٠-٢٤.

إن الديمقراطية المعاصرة المنتشرة في بلدان العالم اليوم جاءت عبر تراكمات قرون، امتدت منذ نشوء المجتمعات البشرية وظهور الكيانات السياسية في مختلف أرجاء المعمورة حتى يومنا هذا.

وفي خضم هذا المسار التاريخي الطويل في المجتمعات المختلفة، تعرّضت الديمقراطية إلى انحسارات وانكسارات، وتحوّلات وتطورات أسهمت بالمحصلة في الوصول إلى هذه النماذج المتعددة من مبادئ الحكم الديمقراطي المرتبطة بأنظمة الحكم المنتشرة في أرجاء العالم المعاصر. وسنتابع معًا أبرز المحطات التاريخية والمتغيرات السياسية التي أثرت على الديمقراطية ومساراتها.

المبحث الأول
المفاهيم التاريخية لنشأة الديمقراطية وأسسها

يتناول هذا المبحث النشأة الفكرية والتاريخية للديمقراطية، من خلال استعراض المفهوم وتطوره عبر العصور القديمة، بدءًا من نماذج الديمقراطية المباشرة في اليونان، مرورًا بدولة المدينة، وصولًا إلى الانتقادات الفلسفية التي واجهتها.

• المطلب الأول: تعريف الديمقراطية:

بعيداً عن الخوض في أدبيات العلوم السياسية حول تعريفات الديمقراطية وتفصيلاتها، فإنّه يمكن القول إنّ أيسر تعريف للديمقراطية هو أنّها (حكم الشعب). وهي مشتقة من الكلمتين الإغريقيتين (Demos/ شعب)، و(Kratia/ حكم).

وتُفهم الديمقراطية من منظور آخر على أنّها "حكم الكثرة"؛ وذلك استناداً إلى معيار يعتمد تصنيف أنماط الحكم وفقاً لعدد من يملكون السلطة، مثل حكم الفرد، أو القلة، أو الكثرة. وقد ارتبط هذا المعيار العددي بمعيار نوعي يقوم على تقييم من يتولّى الحكم من حيث الصلاح أو الفساد؛ فإن كان الفرد الحاكم صالحًا سُمّي "ملكًا"، وإذا كان فاسدًا سُمّي "دكتاتورًا". أمّا إذا كانت القلّة صالحة سمّيت "أرستقراطية"، وإذا كانت فاسدة فهي "أوليغارشية". وبالنسبة إلى الكثرة، فإن كانت صالحة عُدَّ نظام الحكم "ديمقراطيًّا"، وإن كانت فاسدة سُمّي "ديماغوجيًّا". ومن ثَمَّ، تُفهم الديمقراطية على أنّها "حكمُ الكثرة الصالحة".

الفصل الأول

الديمقراطية

الأصول التاريخية وتطورات المسار